ففي مؤتمر لوزان الذي عقد، في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٩، بمبادرة من لجنة التوفيق اتخذت اسرائيل موقفاً مرناً الى حد ما ، وذلك بموافقتها، في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٩، على توقيع بروتوكول لوزان، الذي يعتبر حدود التقسيم اساساً للنقاش مع لجنة التوفيق، وينص على تدويل القدس وعودة اللاجئين، وعلى حق من لا يعود منهم بالتعويض. وقد وافقت اسرائيل، خلال المؤتمر، على عودة مئة ألف لاجيء الى ديارهم شريطة ان تشكّل هذه الخطوة جزءاً من مشروع شامل لإعادة توطين اللاجئين من جديد، وأن تتوفر الشروط السياسية والاقتصادية لعودتهم. كذلك أعلن الوفد الاسرائيلي الى المؤتمر أنه، في حال الموافقة على ضم قطاع غزة الى اسرائيل، فإن هذه ستعمل على استيعاب سكان القطاع جميعهم بمن فيهم اللاجئين. وقد أوضح وزير الخارجية شاريت موقف اسرائيل هذا، في مؤتمر لوزان، بقوله: «ان موقف الحكومة الاساسي تجاه مشكلة اللاجئين، هو أن حل مشكلتهم يجب ألا يتمثل في عودتهم الى اسرائيل، وانما في توطينهم في دول أخرى، وهذا الموقف لم يطرأ عليه أي تغيير. ورغم ذلك، فقد أعلنت الحكومة، في عدة مناسبات، انه في اطار سلام شامل وكامل، ستكون مستعدة للمساهمة في اعادة توطين اللاجئين بواسطة اعادة جزء محدود منهم»[٥٥]. وقد قام المندوب الاسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة بإعلان هذا الموقف أيضاً أمام اللجنة السياسية الدائمة، خلال انعقاد الجمعية العامة يوم ٥ أيار (مايو) ١٩٤٩، وصادق عليه من جديد رئيس الوفد الاسرائيلي أمام لجنة التوفيق في لوزان في شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) من السنة نفسها. وقد ذكر شاريت أنه «مع تجدد انعقاد مؤتمر لوزان، قررت الحكومة الاسرائيلية ان تخطو خطوة الى الأمام. وانطلاقاً من موقفها هذا، فقد وصلت الى استنتاج مفاده، أنه اذا توفر الاساس الملائم ستكون مستعدة لتحديد مساهمتها، في المستقبل، في حل مشكلة اللاجئين كجزء من تسوية سلمية شاملة بين اسرائيل والعرب، ومن خطة شاملة لحل نهائي لمشكلة اللاجئين ذاتها»[٥٦]. أما هذه المساهمة «فستشمل اللاجئين الذين عادوا واستوطنوا من جديد في اسرائيل وعددهم نحو ٢٥ ألف شخص. كذلك ستشمل الآلاف الذين سيعودون في هذه الأثناء كما يتوقع، في اطار اعادة شمل العائلات العربية التي شتتتها الحرب... ان حجم المساهمة الاسرائيلية لا يمكن تحديده وفق حجم المشكلة، وانما وفق قدرة الدولة من الناحيتين الامنية والاقتصادية فقط... وليكن واضحاً، انه اذا لم يتحقق السلام، ولم تأخذ الدول العربية على عاتقها مسؤولية استيعاب الأغلبية الساحقة من اللاجئين، واذا لم يتوفر الحل الشامل للمشكلة لن يكون تحديد مساهمة اسرائيل امراً ملزماً. فهذه المساهمة هي حلقة في سلسلة، وليست أمراً قائماً في حد ذاته، وانما هي جزء من ترتيب متكامل»[٥٧].

هذا هو الموقف الذي أعلنته اسرائيل في مؤتمر لوزان، حول الموافقة على السماح بعودة جزء محدود جداً من اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، كجزء من تسوية شاملة بينها وبين الدول العربية ومن حل شامل لمشكلة اللاجئين؛ الامر الذي رفضته الدول العربية بصورة قاطعة. وقد استغلت اسرائيل الرفض العربي لاقتراحاتها هذه استغلالاً جيداً؛ حيث أدركت ان أعمال لجنة التوفيق وتوصياتها ليست خطيرة بالنسبة لها، طالما أنها تملك مجالاً للمناورة، وطالما ان اقتراحاتها هذه تلقى تجاوباً نسبياً من جانب اعضاء لجنة التوفيق.